

الدرس (91) من شرح كتاب دليل الطالب

خالد المصلح

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلة والسلام على اشرف الانبياء وسيد المرسلين وبعد قال المؤلف رحمه الله تعالى
فصل وصاحب الجبيرة ان وضعها على طهارة ولم تتجاوز محل الحاجة غسل الصحيح ومسح عليها بالماء - [00:00:00](#)
واجزاً والا وجب مع الغسل ان ان يتيمم لها ولا مسح ما لم توضع على طهارة وتتجاوز المحل فيغسل ويمسح ويتميم الحمد لله رب
العالمين واصلی واسلم على نبينا محمد - [00:00:19](#)

وعلى الله واصحابه اجمعين اما بعد هذا المقطع من كلام المؤلف رحمه الله هو فيما يتعلق بالمسح على الجبيرة والمسح على الجبيرة
يذكره بعض اهل الفقه في باب المسح لانه يشترك مع المسح في - [00:00:38](#)
اه اصل الحكم وهو عدم وجوب الغسل والاعتياض بالمسح عن اه الغسل واه الجبيرة اه هي ما يربط به على كسر او اه جرح ونحو ذلك
والمسح على الجبيرة اه عزيمة وهذا وجه من اوجه الفرق بين - [00:00:56](#)

اه المسح على الخفين والمسح على الجبائر فالمسح على الجبائر عزيمة وليس رخصة بخلاف ما تقدم في المسح على الخفين وان
الجمهور يرون انه رخصة وفي رواية عن احمد انه عزيمة - [00:01:24](#)
اه المسعي الجبيرة هو مسح ضرورة ولذلك آآ صنف ضمن العزائم وهو ما جاء به الدليل مما آآ لا معارض له لا خلاف بين اهل العلم في
الجملة في مشروعية - [00:01:45](#)

المسح على الجبائر ولهما في ذلك تفاصيل وآآ تقسيمات يقع فيها الاختلاف بين اهل العلم اشتهرت المصنف رحمه الله في جواز المسح
على الجبيرة وظعها على طهارة واذا قال ان وضعها على طهارة هذا شرط - [00:02:12](#)

اشترط المسح على الجبينة الجبيرة ان تكون موضوعه على طهارة فاذا كسر الانسان او جرح واراد ان يضع جبيرة او عصابة او لفافة
على جرحه مما يشق نزعه او يتضرر بنزعه - [00:02:37](#)

فانه يتوضأ قبل وضع الجبيرة هذا الشرط الاول لجواز المسح على الجبيرة ان يضعها على طهارة والمقصود بالطهارة الطهارة التي
تستباح بها الصلاة وهو الوضوء هذا ان كان محدثا حدثا اصغر - [00:03:00](#)

او الاغتسال ان كان محدثا الحدث الاكبر قال ولم تتجاوز محل الحاجة. هذا الشرط الثاني لجواز المسح على الجبيرة الا تتجاوز محل
الحاجة آآ وذلك ان ما تجاوز محل الحاجة الواجب فيه الغسل ولا يقوم المسح - [00:03:27](#)

مقام الغسل في هذه الحال لا يقوم المسح مقام الغسل وبالتالي فان الواجب ان لا تتجاوز الجبيرة والعصابة ونحو ذلك مما يوضع على
الكسور والجروح موضع الحاجة بل يقتصر على موضع الحاجة - [00:03:50](#)

اه ثم قال رحمه الله ان وضعها على طهارة وان تتجاوز محل الحاجة قال غسل الصحيح هذا الواجب غسلوا الواجب غسل صحيح
للدلالة ومسح عليها يعني على الجبيرة فقام المسح - [00:04:10](#)

آآ مقام الغسل اذا توافر ما تقدم من شروطين ان يضعها على طهارة ولا تتجاوز الموضع الحاجة؟ قال ومشى عليها بالماء اخراجا المسح
عليها التراب فانه لا يجزئ والمسح اما ان يكون بماء واما ان يكون بتراب كما قال تعالى فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم
وайдيكم منه. واذا كنصل على الماء - [00:04:29](#)

والاصل في اطلاق المسح في الوضوء ان يكون بالماء لكن المؤلف نص عليه لآآ دفع التوهم اجزاء مسح غير الماء قال رحمه الله
واجزاء يعني وكفى وعليه فانه اذا كان على الانسان جبيرا - [00:05:05](#)

ان كان قد لبسها على طهارة وهي لا تتجاوز موضع الحاجة فان الواجب غسل الصحيح والمسح على الجبيرة فقط وليس عليه شيء زائد على هذا. ليس عليه شيء زائد على هذا - 00:05:24

وهذا هو المذهب وبه قال جماعة من اهل العلم والقول الثاني انه يجب عليه مع ذلك تيمم واستدلوا بذلك بحديث صاحب الشجة حيث انه جاء في سنن ابي داود من حديث جابر ان انه قال كنا في سفر - 00:05:41

فاصاب رجلا منا حجر فاحتلم فقال لاصحابه هل تجدون لي من رخصة في التيمم؟ قالوا لا وانت تقدر على الماء فاغتسل فمات فلما رجعوا اخبروا النبي صلى الله عليه وسلم حاله فقال النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم قتلوه قتلهم الله - 00:06:00

هلا سألوا اذ لم يعلموا انما شفاء العي السؤال وقال انما يكفيه ان يتيمم في روایة ويعصي او يعصر على جرمه خرقه ويسحب عليها هذا الذي جاء في السنن ذكر التيمم وفي بعض الروايات ليس فيه ذكر التيمم وهو الذي آآعتمده من من - 00:06:26

قال انه لا يجب التيمم لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكره وضفروا روايته الرواية التي فيها ذكر التيمم على كل حال الحديث بكل روایاته ضعيف سواء الرواية التي فيها ذكر التيمم او الرواية التي ليس فيها ذكر التيمم - 00:06:55

وانما يستأنس به في اثبات المصح وقد ذهب بعض اهل العلم الى ان الواجب هو الغسل فاذا عجز عن الغسل سقط وهذا مذهب الظاهرية هذا ما يتعلق بما ذكره المؤلف رحمه الله - 00:07:14

واعلم ان المؤلف قد ذكر فيما يجب على صاحب الجبيرة اربعة احوال الحالة الاولى هي الحالة التي ذكر وهي ان يلبس على طهارة وان تكون جبيرة لا تتجاوز موضع الحاجة - 00:07:39

فهذا يجب عليه غسل الصحيح ويجزئه المصح فقط اما الحال الثانية فهي ما اشار اليه بقوله والا وجب مع الغسل ان يتيمم لها هذى هي الحالة الثانية والا يشمل صورتين - 00:07:54

الصورة الاولى ان يلبس ان يضع كبيرة على غير طهارة هذى الصورة الاولى والا تتجاوز موضع الحاجة فهنا يجب الغسل الصحيح والتيمم والمسح الصورة الثالثة هي ان يضعها على طهارة لكن تتجاوز - 00:08:14

موقع الحاجة وهنا يجب الغسل مع التيمم والمسح هذه الحال الثالثة اما الحال الرابعة فهي ما اه يختل فيه الشيطان اذا وضع على غير طهارة وتتجاوز محل الحاجة فانه يجب فيه ثلاثة امور - 00:08:40

قال رحمه الله والا وجب مع الغسل ان يتيمم لها يندرج تحت هذه كم صورة صورتان او يمكن اقول يندرج تحت هذه ثلاث صور سورة ما اذا وفي بشرط دون الشرط الاخر وهاتان صورتان - 00:09:12

وصورة ما اذا خلى بالشريطين يقول رحمه الله ولا مسح ما لم توضع على طهارة وتتجاوز المحل ولا مسح الان عندنا هذه الصورة الثالثة. اذا مثل ما ذكرنا قبل قليل - 00:09:32

ان قوله رحمه الله والا وجب مع الغسل ان يتيمم لها هذا في صورتين صورة الاولى اذا اذا وضعها على غير طهارة والصورة الثانية اذا وضعها على طهارة وتتجاوز محل الفرض - 00:09:50

الصورة الرابعة وهي ما اذا وضعها على غير طهارة وتتجاوز محل الفرض هنا يقول ولا مسح يعني لا يمسح ما لم توضع على طهارة وتتجاوز المحل. طيب ما الذي يجب في هذه السورة الرابعة - 00:10:11

قال فيغسل ويمسح ويتييمم فيغسل ويمسح ويتييمم تجمع ثلاثة امور يجمع ثلاثة امور يقول رحمه الله ان وضعها على طهارة ولم تتجاوز محل الحاجة غسل الصحيح ومسح عليها بالماء واجزا - 00:10:28

والا وجب مع الغسل ان يتيمم لها ولا مسحة ما لم توضع على طهارة وتتجاوز المحل ما لم توضع عاد ذكر الشرط ولا مسح يعني لا مسح في هذه الصورة - 00:11:01

ما لم توضع الجبيرة على طهارة وتتجاوز اي تتعذر الجبيرة المحل اي موضع الكسر والجرح وما احاط به فيغسل الصحيح ويسحب ما على الجرح ويتييمم للمتجاوز وبهذا يتبيّن انه ذكر في - 00:11:22

ما يتعلّق بالمسح على الجبيرة أربعة أحوال. الحالة الأولى أن يضعها على طهارة ولا يتتجاوز المحل فهذا واضح الغسل والمسح
الحالة الثانية أن يضعها على طهارة ويتجاوز محل الحاجة أو العكس - [00:11:49](#)
ان لا يضع هذا طهارة ولا يتتجاوز محل الفرض فهذا على ظاهر كلام المؤلف الواجب فيه الغسل والتيمم فقط قال ولا هو يحتمل ثم
قال ولا مسح لانه قال هنا والا وان لم يضع الجبير على طهارة وجب مع الغسل للصحيح ان يتيم لها - [00:12:09](#)
ولا مسح اي لا يجب الماء لا يجب المسوح في هذه في هاتين الصورتين لا لا يجب المسوح في هاتين الصورتين انما يجب المسوح فيما
اذا وضع على طهارة ولم تتجاوز محل الفرض. قال ولا مسح ما لم توضع على طهارة وتتجاوز - [00:12:37](#)
المحل ما لم توضع على طهارة وتتجاوز المحل يعني اذا وضعت على غير طهارة وتتجاوزت المحل لا مسح ثم قال فيغسل ويمسح عند
يغسل ويمسح ويتيهم قول لا مسح هذا عادي الى ايش - [00:13:00](#)
اذا اختل الشرطان اذا اختل الشرطان لا مسح لانه المسألة لا معنى له اذا ان الواجب النزع فالمسح لا حكم له واضح ولا لا يا
اخوان فيغسل ويمسح ويتمم في ايش؟ في اي حال - [00:13:33](#)
في حال آآ ان اخل بواحد من الشرطين اذا اخل بالشرطين لا مسح انما التيمم والغاسل واضح لا ما في امسح الواجب ان ينزع لكن اذا
كان ما يقدر ينزع اذا كان في النزع ظرر - [00:13:56](#)
او لا يستطيع النزع ففي هذه الحال يغسل ويتيهم - [00:14:17](#)